

الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية
(دراسة تحليلية في النظام المصرفي العراقي)

Financial Inclusion and its impact on Bank Deposits
Analytical Study in Iraqi Banking System

أ.د. هشام طلعت عبد الحكيم
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

hishamelwandawi@gmail.com

صبا عبد الحسين صبري

الباحث

sabaabdalhussien@gmail.com

رقم التصنيف الدولي 2709-2852 ISSN

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/٢ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١١/١٥

المستخلص

يمثل الشمول المالي أحد التوجهات العلمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، والذي يهدف جاهدا الى اوصول الخدمات المصرفية الى كل فئات المجتمع وبأقل كلفة ووقت وجهد.

هدفت الدراسة الى تقديم صورة كاملة عن الشمول المالي في العراق وفقا لمبادرة البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص وذلك من خلال توضيح اهميته واهدافه وابعاده وما لهذه التجربة من انعكاسات وتأثيرات إيجابية في تحسين حجم ومقدار الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي، ولما لذلك من دور فاعل ومؤثر في تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

ولتحقيق أهداف الدراسة جرى تحليل وتقييم مؤشرات الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية ، العمق المصرفي، والمؤشر التجميعي للشمول المالي) فضلا عن الودائع في النظام المصرفي العراقي.



• بحث مستل من رسالة ماجستير.

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات ومن أبرزها التي اثبتت ان مؤشر الودائع المصرفية بشكل عام اتسم بالنمو الإيجابي المستمر، وهذه دلالة إيجابية على اهتمام أفراد المجتمع العراقي وثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي من خلال ما يلحظ من زيادة واضحة في إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية. اعتمدت الدراسة أساليب احصائية متعددة لتحليل البيانات وتعزيز نتائج الدراسة، وقد اشتملت تلك الأساليب على الاتي:

تحليل الانحدار الخطي البسيط: يتمثل هذا التحليل بصياغة معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة والتنبؤ بقيم مستقبلية، ويعد تحليل الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية المهمة لضمان دقة الاستدلال لغرض تحسين نتائج البحث عن طريقة الاستعمال الأمثل للبيانات في ايجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع البحث، ويؤثر هذا التحليل انحدار المتغير التابع (y) على متغير مستقل واحد (x) والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر في المتغير المستقل.

والاختبار الاحصائي (F -t est): يعني هذا الاختبار معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من قيمة (F) الجدولية، يعني ذلك وجود تأثير معنوي المتغير المستقل في المتغير التابع وبخلاف ذلك ترفض فرضية التأثير. ويعبر عنه بالمعادلة الآتية:

$$F = \frac{\text{متوسط مجموع مربعات الخطأ}}{\text{متوسط مجموع مربعات الانحدار}}$$

ومعامل التحديد (R^2): يستعمل لمعرفة نسبة تفسير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ في المتغير التابع.

وايضا معامل الانحدار: ويمثل ميل خط الانحدار والذي يشير الى مقدار التغير في قيمة المتغير التابع في حال حصول تغير في قيمة المتغير المستقل بمقدار وحده واحده.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الودائع المصرفية ، الجهاز المصرفي العراقي.

Abstract

Financial inclusion represents one of the modern scientific trends in the field of banking, which aims hard to deliver banking services to all segments of society at the lowest cost, time and effort.

The study aimed to present a complete picture of financial inclusion in Iraq in accordance with the initiative of the Central Bank of Iraq in this regard, by clarifying its importance, objectives and dimensions and the positive repercussions and effects of this experience in improving the size and amount of bank deposits in the Iraqi banking system, and the role of this Active and influential in promoting and achieving economic and social development in Iraq. To achieve the objectives of the study, the indicators of financial inclusion (access to financial services, use of financial services, banking depth, and the aggregate index of financial inclusion) were analyzed and evaluated, as well as the indicators of banking operations (loans and deposits) in the Iraqi banking system.

The study reached a set of conclusions, the most prominent of which proved that the bank deposits index in general was characterized by continuous positive growth, and this is a positive indication of the interest and confidence of members of the Iraqi society in the Iraqi banking system through the noticeable increase in the deposit of their savings in commercial banks.

The study relied on multiple statistical methods to analyze the data and enhance the results of the study. Those methods included the following:

Simple linear regression analysis: This analysis consists in formulating a mathematical equation that expresses the relationship between two variables and is used to estimate past values and predict future values. The phenomena in question, and this analysis affects the regression of the dependent variable (y) on one independent variable (x), which is used to predict changes in the dependent variable that affects the independent variable. And the statistical test (F-t est): This test means the significance of the linear relationship between the independent variables and the dependent variable. Impact hypothesis. It is expressed by the following equation:

$F = (\text{average sum of squares of the regression} / \text{mean sum of squared errors})$

The coefficient of determination (R^2): It is used to find out the percentage of interpretation of the independent variable for the changes that occur in the dependent variable.

Also, the regression coefficient: It represents the slope of the regression line, which indicates the amount of change in the value of the dependent variable in the event of a change in the value of the independent variable by one unit.

Keywords: Financial inclusion , Financial exclusion , Bank deposits, Iraqi banking system.

المقدمة

استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة للتعبير عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي قد ازداد بعد نهاية الأزمة المالية العالمية والتي عرفت " بأزمة الرهن العقاري " عام (٢٠٠٨)، حيث ازدادت التوجهات العالمية نحو تحقيق هدف الشمول المالي من خلال سياسات واجراءات تتخذها المؤسسات المالية في مختلف البلدان بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة الخدمات المالية و توفيرها بتكاليف منخفضة فضلا عن توفير امكانية اضافة أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع غير المتعاملين مع المؤسسات المالية والاستفادة منها وخصوصا الفئات الفقيرة والمحرومة ، فضلا عن وصولها الى المناطق البعيدة عن المراكز السكانية بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسة وعلى النحو الاتي:

الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة، وتضمن مبحثين، سلط الضوء في المبحث الاول على منهجية البحث بينما تضمن المبحث الثاني عرضا لبعض من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

الفصل الثاني: الجانب النظري للبحث، وتضمن مبحثين، إذ سلط الضوء في المبحث الأول منها على الشمول المالي) وتضمن المبحث الثاني (الودائع المصرفية).

الفصل الثالث: الاطار العملي للبحث، وتضمن مبحثين، سلط الضوء في المبحث الاول على (تحليل مؤشرات متغيرات البحث). وتضمن المبحث الثاني: (الاختبار الاحصائي لفرضيات البحث).

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات، وقد تضمن مبحثين أولهما خصص للاستنتاجات والمبحث الثاني للتوصيات.

المبحث الاول

منهجية الدراسة و دراسات سابقة

١ - ١ : منهجية الدراسة

١-١-١ : مشكلة الدراسة

يعد الشمول المالي احد التوجهات المعاصرة لمعظم الأنظمة المالية والمصرفية الحديثة حول العالم، لما تشكله من اهمية ودور كبير لإتاحة الخدمات المالية والمصرفية المتنوعة ولكل فئات المجتمع باقل وقت وجهد وكلفة واستجابة لهذا التوجه العالمي شرع البنك المركزي العراقي في تطبيق مبادرته المعروفة حول الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الميدان الا ان ممارسات الشمول المالي وتطبيقاته مازالت ضعيفة في النظام المصرفي العراقي و لا تتسجم حتى مع معايير هذه الممارسة في البلدان المجاورة للعراق. ان ضعف ممارسات الشمول المالي في العراق يمثل جوهر مشكلة البحث الحالي والذي يمكن التعبير عنه بشكل ادق بأثاره التساؤلات الآتية:

١ - ما مدى التقدم الحاصل في ممارسات الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي بعد تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي؟

٢- ما طبيعة العلاقة والتأثير بين مؤشرات الشمول المالي وبين مؤشر العمليات المصرفية الرئيسي (الودائع المصرفية) في النظام المصرفي العراقي؟

١-١-٢ : اهمية الدراسة

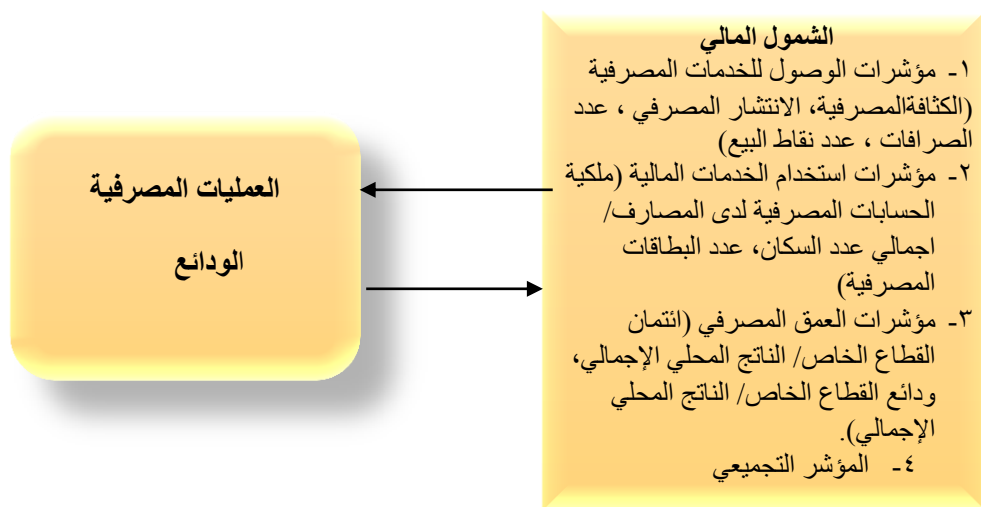
تبرز أهمية الدراسة الحالية في تسليطها الضوء على واحدة من اهم الموضوعات و التوجهات الحديثة في الأنظمة المالية والمصرفية ولمختلف بلدان العالم في سعيها لإيصال خدماتها المختلفة إلى جميع شرائح وطبقات المجتمع وبدون تمييز، والذي يعرف

اصطلاحاً ب(الشمول المالي)، وما للشمول المالي دور في تحسين الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي كما نوعا.

١-١-٣ : اهداف الدراسة

يمكن ان نبين اهم اهداف الدراسة من خلال :

- ١- التعريف بالمحتوى العلمي والمعرفي للشمول المالي والودائع المصرفية.
 - ٢- تحليل وتقييم الودائع المصرفية باعتبارها احدى العمليات المصرفية الرئيسية في النظام المصرفي العراقي.
 - ٣- تحديد طبيعة العلاقة التأثيرية لمؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية للنظام المصرفي العراقي.
- ### ١-١-٤ : الانموذج الافتراضي للدراسة
- يتطلب تحقيق أهداف الدراسة بناء انموذج افتراضي يوضح طبيعة العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة (المستقلة والمعتمدة) ووفقا لما حددته تلك الاهداف ويوضح الشكل (١) انموذج الدراسة الافتراضي وكالاتي:



خامسا: فرضيات الدراسة

١-١-٥ : فرضيات البحث :

ولاختبار مخطط الدراسة الافتراضي تمت صياغة الفرضيات الاتية :

الفرضية الرئيسية (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي في الودائع المصرفية)، وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٢- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات استخدام الخدمات المالية في الودائع المصرفية.

٣- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشري العمق المصرفي في الودائع المصرفية.

٤- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمؤشر التجميعي في الودائع المصرفية.

١-١-٦ : منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحالة الراهنة للظاهرة المدروسة وذلك لتحديد طبيعة تلك الظاهرة و التعرف على العلاقات المتداخلة في حدوثها ووصفها وتحليل المتغيرات التي تؤثر في نشوئها. و يعتمد الأسلوب الوصفي على دراسة الظاهرة في الواقع ومن ثم وصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا او كميا.

١-١-٧ : الحدود المكانية للدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة جرى اختيار النظام المصرفي العراقي والذي يشمل (البنك المركزي العراقي، مصارف القطاع الحكومي والقطاع الخاص) ميدانا دراسة متغيرات الدراسة الحالية.

١-١-٨ : الحدود الزمنية للدراسة

تناولت الدراسة المدة الزمنية الممتدة من (٢٠١٤ - ٢٠١٩) وبالبالغة (٦) سنوات، والمبرر لهذا الاختيار هو توافر البيانات عنها لأنها تشتمل على المدة الزمنية التي بدأ فيها تطبيق مبادرة البنك المركزي العراقي حول الشمول المالي عام (٢٠١٧).

١-٢ الدراسات السابقة

١-٢-١: الدراسات الخاصة بالشمول المالي

١-الباحث والسنة	احسان صادق الشمري ، ٢٠١٧
عنوان الدراسة	اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف - دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تقديم الاطار المعرفي لمفهوم استراتيجية الشمول المالي من منطلق المشكلة التي تمثلت بمحدودية تطبيق استراتيجية الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي والعربي وافترض ان تطبيق هذه الاستراتيجية سوف يعزز من الميزة التنافسية للمصارف.
مجتمع وعينة الدراسة	تم اعداد بيانات هذه الدراسة بناء على استمارة الاستبيان لعينة من القيادات والإدارات في البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة.
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها	توصلت الدراسة الى العلاقة المعنوية والتأثير بين تحسين وصول الخدمات المالية والجهات الداعمة له وبين التثقيف المالي وفاعلية السياسة النقدية في تحقيق الميزة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، وتطبيق استراتيجية الشمول المالي في المصارف العراقية (الخاصة والحكومية) باعتبارها اللبنة الأساسية من اجل تحقيق الشمول المالي اذ ان التميز غاية الاستراتيجية التي تسعى المصارف عن طريقها الى تحقيق التمييز والتفوق وتعزيز الوضع التنافسي.

٢-الباحث والسنة	زينة سامي العبيدي ، ٢٠١٨
عنوان الدراسة	الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق

هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى وضع استراتيجية للشمول المالي تتسجم وتتلاءم مع بيئة القطاع المصرفي في زيادة فاعليته وقدرته في الحد من ظاهرة الاكتتاز لخلق قاعدة مستقرة من الودائع ومن ثم التوجه نحو الاستثمارات الصحيحة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، فضلا عن الاستفادة من المميزات الأخرى التي يحققها الشمول المالي. تحليل بيئة القطاع المصرفي العراقي بأستخدام نموذج (swot) لمعرفة ابرز نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهه.
مجتمع وعينة الدراسة	تم اعداد بيانات هذه الدراسة بناء على البيانات الصادرة عن القطاع المصرفي العراقي.
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها	افصحت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط قوية غير إيجابية تربط بين مؤشرات عرض النقد ومؤشرات الشمول المالي في التقليل او الحد من ظاهرة الاكتتاز او العملة خارج البنوك.

٣-الباحث والسنة	Elizabeth Littlefied , Brigit Helms ,David porteous 2015
عنوان الدراسة	CGAP Financial Inclusion تحقيق الشمول المالي
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى الإجابة عن تساؤل يمكن للمجتمع الدولي بكلا قطاعيه العام والخاص ان يساهم في تحقيق اكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص الذين يعانون من نقص الخدمات في الحصول على خدمات مالية وقد حددت أربعة اتجاهات يمكن ان تساعد على اتاحة فرص الحصول على الموارد المالية او الاضرار بها
مجتمع وعينة الدراسة	القطاع المصرفي (العام والخاص)
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها	تعجيل خطى استعمال الهواتف المحمولة وغيرها من التكنولوجيا في الخدمات المالية وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك المبتكرات، مشاركة الحكومات في زيادة الائتمان الموجه للأفراد.

١-٢-٢ : الدراسات الخاصة بالودائع المصرفية

١- الباحث والسنة	امنة بشير سعيد، فرهاد ميكائيل طاهر: ٢٠١٨
عنوان الدراسة	تأثير الودائع على الائتمان النقدي.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان تأثير الودائع على الائتمان النقدي لعدد من المصارف التجارية العراقية للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٨.
مجتمع وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع البحث في المصارف الاهليه العامله في العراق وقد جرى اختيار عينه تتكون من ست مصارف تجاريه .
اهم النتائج التي توصلت اليها	اوضحت النتائج بان نسبه اقراض الودائع لدى المصارف التجاريه كانت اقل من المعيار الذي حدده المصرف المركزي العراقي مما يشير الى تبني جميع المصارف التجاريه السياسه المحافظه على منح الائتمان باستثناء مصرف سومر التجاري.

المبحث الثاني : الاطار النظري

١-٢ : الشمول المالي

١-١-٢: مفهوم الشمول المالي (The concept of financial inclusion)

يشير الشمول المالي الى الحالة التي يمكن من خلالها التهيؤ من قبل جميع البالغين في سن العمل للوصول الى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة وينطوي (الوصول الفعال) على تقديم الخدمات الى العملاء على نحو مريح ومسؤول وبتكلفة ميسورة الى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة ، على ان تكون النتيجة اتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين و المحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة

امامهم وتشير عبارة المستبعدين / المحرومين من الخدمات المالية الى هؤلاء الذين يعدمون سبل الوصول لهذه الخدمات او المحرومين منها (ابودية :٢٠١٦، ١٧). ويعرف البنك الدولي مفهوم الشمول المالي : بمعنى ان الافراد والشركات يمكنهم الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم -المعاملات والمدفوعات و الادخار و الائتمانات والتأمين حيث يتم تقديم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة الى فئات واسعة من ذوي المدخولات المنخفضة والمحرومة ، والوصول غير المقيد الى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفؤ كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام ، وتوفير الخدمات المصرفية و الدفع لكافة افراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة . (Reserve Bank of India Bulletin , 2006:83).

٢-١-٢: أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من الموضوعات المهمة التي برزت على الساحة الاقتصادية الدولية الحديثة واصبح ضمن اهتمامات مختلف الدول والحكومات (السامرائي :٢٠١٨، ١٢). ويمكن تلخيص أهمية الشمول المالي بالاتي :

١-توجد العديد من المنافع الإنمائية التي يمكن تحقيقها من خلال الشمول المالي لاسيما استخدام الخدمات المالية الرقمية والتي تتضمن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ، وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية . (شني ، لخضر : ٢٠١٨، ١٠٧)

٢- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج و المساهمة في بناء مجتمعاتهم : من خلال اجراء العديد من الدراسات فيما يخص القدرة على شمول جميع الافراد في النظام المالي فقد تم التوصل الى نتائج مهمة كشفت ان إمكانية تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي ستعزز من قدرتهم على بناء أعمالهم الخاصة ، والاستثمار في التعليم إضافة الى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات

المرتبطة بالتغييرات المالية وذلك من خلال استخدامهم للخدمات التي يوفرها الشمول المالي .(إضاءات ، ٢٠١٦ :٢).

٣-تعزيز استقرار جهود التنمية الاقتصادية : هناك علاقة طردية بين مستويات النمو الاقتصادي ومستويات الشمول المالي ، كما ويرتبط اتساع وانتشار استخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات ، فضلا عن الأثر الإيجابي على أسواق العمل ، كما ويسهم عمق انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول اليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي . (نعمة ، حسن :٢٠١٨ ، ٣١) .

٢-١-٣ : اهداف الشمول المالي

ويمكن تلخيص اهداف الشمول المالي وكما اتفق عليها اغلب الباحثين بالاتي:

١-اعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار و الاستثمار لديهم وتشجيعهم على الادخار و الاستثمار بالطرق الصحيحة الرسمية المثلى وأيضا تحفيز المنافسة بين مزودي الخدمات المالية. لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة(Fund,2015:8)

٢-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، وتمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع في مختلف المجالات .(عجور:٢٠١٧، ٢٠).

٣-بالنسبة لشريحة النساء فعندما تكون المرأة قادرة على التحكم بأموالها المالية فيكون الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتغذية من اولوياتها وهي استثمارات تساهم في احداث تغيرات بين الاجيال تكون ذات اثر ايجابي على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة .(حسن ، ٢٠١٩ :٢٠).

٢-١-٤ : ابعاد الشمول المالي

بدأ مفهوم الشمول المالي يتطور خلال العقد الماضي ليشمل أربعة ابعاد رئيسية وهي ، سهولة الوصول الى التمويل لكل الاسر والمشاريع ، استرشاد المؤسسات المالية بالقواعد التنظيمية والرقابية والاشراف المالي ،والاستدامة المالية للمؤسسات ،المنافسة

بين مجهزي الخدمات لتقديم افضل البدائل للزبائن، حدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي ثلاثة ابعاد رئيسية وعلى النحو الاتي(Mai mostafa awad, nada hamed eid:2016,2-3):

- ١-سهولة الوصول الى الخدمات المالية .
- ٢- الاستخدام الفعال للخدمات المالية بشكل مستدام من قبل كل المواطنين.
- ١- يساهم في تعزيز جودة الخدمات المالية .



المصدر (worlds Islamic finance market place Malaysia , 2015:4)
(Financial exclusion and its forms

٢-١-٥: الاستبعاد المالي واشكاله

بعد ما تم تناول العديد من تعاريف الشمول المالي والتسميات المختلفة التي أطلقت عليه، هناك مفهوم اخر هو معاكس للشمول المالي والذي يحاول الشمول المالي التقليل والحد منه وهو الاستبعاد المالي حيث ترجع بداية ظهور مصطلح الاستبعاد المالي الى سنة ١٩٣٣ في دراسة (Leyshon & Thrift) عندما أغلقت عدد من فروع المصارف في

بريطانيا وتناولت الدراسة المخاوف حول قدرة السكان للوصول الى المنتجات والخدمات المالية، ولهذا يشير مصطلح الاستبعاد المالي الى الحالة التي يكون فيها الناس غير قادرين للوصول الى المنتجات والخدمات المالية السائدة مثل الحسابات المصرفية، بطاقات الائتمان، سياسات التأمين ومن الممكن ان يتضمن الاستبعاد من الخدمات المالية الأخرى مثل الراتب التقاعدي . وعرفت المفوضية الاوربية الاستبعاد المالي بأنه "العملية التي يصادف الناس خلالها صعوبة وصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية التي تلائم احتياجاتهم البسيطة والتي تمكنهم من عيش حياة طبيعية في المجتمع.

٢-٢: الودائع المصرفية

٢-٢-١: مفهوم الودائع المصرفية

تعد الودائع من ابرز مصادر التمويل للمصارف التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وهذه الديون هي عبارة عن نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم او الديون في الوقت نفسه. اذ ان الودائع تنشأ لسببين أولهما نتيجة إيداع الافراد أموالهم لدى المصارف كما هو معروف والسبب الثاني أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد. (الشمري :١٩٨٨، ١٢٤) كما عرفها البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقي بأنها (مبلغ نقدي يتم دفعه لشخص سواء أكان مثبتا في السجل او لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او بعلاوة او بدونها اما عند الطلب او في وقت او ظرف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنهما) (قانون البنك المركزي العراقي : ٢٠٠٤ ، ٧) (قانون المصارف العراقية : ٢٠٠٤ ، ٤).

٢-٢-٢: أنواع الودائع المصرفية

١- الودائع حسب المدة الزمنية: وتقسم الى

١- الودائع الجارية (تحت الطلب): وتسمى أيضا الودائع تحت الطلب او الودائع التي يمكن سحبها بشيك وهي من اقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للمتعاملين معها سواء كانوا افرادا او شركات او أي مؤسسات أخرى (rose:1991 360)، اذ انها عبارة عن اتفاق بين المصرف والزيون يودع بموجبه الزيون مبلغا من النقود لدى المصرف بشرط ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يريد

(هندي:٢٠٠٠، ١٤٧) وفي بعض المصارف لا تدفع أي فائدة على الودائع الجارية (عجمية : ١٩٦٦، ١٢٨) على ان يمكن سحبها بموجب أوامر تصدر من قبل الزبون للمصرف ولهذا فيجب ان يكون المصرف على استعداد دائم لمقابلة السحب المفاجئ للودائع الجارية .(طاهر :٢٠٠٠، ٦). ويعود السبب وراء عدم دفع فوائد على الحسابات الجارية في عدد من الدول المختلفة للسببين الاتيين : (Jessup:1980,76)

(١) حماية المصارف التجارية من المنافسة بين بعضها البعض.

(٢) حماية المقترضين المحليين من خلال إعاقاة التدفق النقدي الى المضاربين في الدول الكبرى.

ب- الودائع الادخارية (ودائع التوفير): وتتمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون اذ يقوم الزبون بإيداع مبلغ معين لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة متفق عليها بين الطرفين على ان يكون للزبون الحق في السحب من الحساب بأي وقت يشاء دون اخطار البنك بذلك (هندي:٢٠٠٠، ١٤٧) ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا يمنح الزبون دفاتر شيكات وانما يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب من خلالها (اللوذي:١٩٩٧، ١٣٤) وتحسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على أساس الرصيد الشهري الموجود في الحساب بسعر فائدة محدود.(سعيد:٢٠٠٠، ٣٢) وهناك سببين رئيسيين تحدان من قدرة ودائع التوفير على المنافسة مع الاشكال الأخرى من الالوعية الادخارية الأخرى وهما:(Henning:1981,44)

١-انخفاض العائد(معدل الفائدة) بسبب انخفاض المخاطرة.

٢-تضمن للمدخر حماية اقل ضد التضخم بسبب انخفاض الفائدة عليها.

وعلى الرغم من ذلك فان ودائع التوفير تشكل طاقة استثمارية للمصارف التجارية تساهم في تنمية ربحية المصارف بسبب تميزها بالاستقرار إضافة الى ان البنك المركزي يطلب من المصارف التجارية نسبة من الاحتياطي القانوني لتغطية الودائع لاجل والودائع الجارية.

ج-الودائع لأجل: وهي عبارة عن اتفاق بين الزبون والمصرف يقوم من خلاله الزبون بفتح حساب مصرفي وايداع مبلغ نقدي معين متفق عليه ولمدة زمنية معينة اذ لا يجوز للزبون سحبه قبل التاريخ المحدد مسبقا ويعطي المصرف للزبون وثيقة بالمبلغ المودع

وفي نهاية المدة يقدم الزبون للمصرف الوثيقة ويحصل على المبلغ المودع مضافا اليها الفائدة للمدة المذكورة كما اجازت بعض المصارف السحب منه من اجل الحفاظ على الزبائن المتعاملين معهم كما يمكن ان يحصل المودع على فائدة بصفة دورية او قد يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع. اذ ان مبلغ الفائدة يزداد كلما زادت المدة الزمنية او كلما زاد المبلغ المودع. كما ويمكن للمودع ان يحصل على فائدة اعلى مما يحصل عليها فيما لو قام بإيداعها في الحسابات الأخرى وذلك لكون هذه الوديعة لها ميزة يتمتع بها المصرف وهي إمكانية المصرف التنبؤ بحركة السحب من تلك الوديعة.(الشمري : ٢٠٠٩، ٣٥٠). وتختلف الودائع لأجل عن الودائع الجارية بكونها لا تقبل وسيط للتبادل أي انها لا تعطي حقا لأصحابها بالسحب منها بواسطة الشيكات ولأهمية هذه الودائع ومكانتها ضمن مصادر التمويل للمصارف التجارية نلاحظ الاهتمام المتزايد من قبل إدارة المصرف بتميمتها وزيادة مقدارها مما دفع المصارف التجارية لإصدار أنواع جديدة من هذه الودائع مثل شهادات الإيداع.(الزبيدي : ٢٠١١، ١٠٢)

٢ : الودائع حسب مصدرها: وتقسم الى

أ-ودائع القطاع الخاص: تعتبر من الودائع التي تحظى باهتمام من قبل إدارة المصارف من اجل تكوين محفظة ودائع متنوعة بموجبها القطاعات المودعة من اجل تخفيض المخاطرة التي من الممكن ان تتعرض لها إدارة المصرف، ويهتم هذا القطاع أيضا بمنشآت الاعمال سواء كانت كبيرة او صغيرة من اجل اختيار البدائل الاستثمارية للاموال الفائضة لديها مما يفرض على إدارة المصارف اتخاذ سبل جديدة وتقديم ودائع جديدة من اجل المحافظة او زيادة الطلب على الودائع التي تقدمها.(الزبيدي: ٢٠١١، ١٠٦)

ب-ودائع القطاع الحكومي: ونقصد بالقطاع الحكومي منشآت الدولة والقطاع العام ويمثل هذا النوع من الودائع أهمية أساسية في المصارف التجارية خصوصا في الدول الصناعية والدول المصدرة للنفط. وفي بعض الأحيان تكون هذه الودائع غير ربحية وعادة ما يتصف الطلب الحكومي على الودائع بعدم الاستقرار والتذبذب حيث تزداد

مقادير هذه الودائع في وقت الحصول على الضرائب او رفع أسعارها وعندما تلجا الدول الى بيع السندات الحكومية. (Rose:1991,366)

٣: الودائع حسب الملكية: ويمكن ان نوضحها حسب التقسيم الاتي:(جدوع واخرون:٢٠١٨، ١٤٠)

أ-الودائع الاهلية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى فئات المجتمع كافة وأيضاً للشركات الخاصة.

ب-الودائع الحكومية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى المؤسسات والشركات الحكومية.

الودائع المختلطة: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها للمؤسسات والشركات شبه الرسمية (القطاع المختلط).

المبحث الثالث : الاطار العملي

٣-١: تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة

٣-١-١: تحليل مؤشرات الشمول المالي

ستجري في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج مؤشرات الشمول المالي في النظام المصرفي العراقي وللمدة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩) وتتضمن هذه المؤشرات كل من مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية (الكثافة المصرفية، الانتشار المصرفي، عدد الصرافات، نقاط البيع) وكذلك مؤشرات استخدام الخدمات وهي(مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف، مؤشر عدد الحسابات لدى المصارف/ اجمالي عدد السكان، مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة) وايضا مؤشري العمق المصرفي وهما (قروض القطاع الخاص/ الناتج المحلي، وودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي) ، وختاما المؤشر التجميعي للشمول المالي، وسيجري عرض وتحليل هذه المؤشرات في الاتي:

٣-١-١-٣: مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية:

تمثل هذه المؤشرات الاساس لتمهيد الطريق نحو تعزيز وتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تقليل الجهد الذي يتحمله الافراد في وقت حاجتهم للخدمات المالية، الا ان

واقع هذه المؤشرات وطبيعة مستوياتها كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب وهذا بدوره يعتبر من احد الاسباب الأساسية التي تؤدي الى الاستبعاد المالي، وسيتم استعراض عدد من هذه المؤشرات وكالاتي :

أ- مؤشر الكثافة المصرفية

يحسب هذا المؤشر بقسمه عدد السكان البالغين (الف نسمة) على عدد الفروع المصرفية، ويتضح من نتائج الجدول (١) ان الكثافة المصرفية في البيئة العراقية قد بلغت (٤٣.٢٤) عام (٢٠١٥) وهذا يعني انه لكل (٤٣,٢٤) الف شخص فرع مصرفي واحد و هي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة بالنسبة المعيارية العالمية والتي تبلغ فرع واحد لكل (١٠) الف شخص.

ب- مؤشر الانتشار المصرفي:

ويحسب مؤشر الانتشار المصرفي وفق النسبة الآتية: (عدد فروع المصارف/ عدد السكان البالغين (الف نسمة)) اي انها تمثل مقلوب المؤشر السابق (الكثافة المصرفية).

ج- مؤشر عدد الصرافات الالية (ATM) لكل (١٠٠٠) كم

تعد الصرافات الالية احد ادوات الدفع الالكتروني المهمة التي يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادتها وذلك من اجل ادخال اكبر عدد ممكن من الافراد داخل النظام المالي ومحاولة زياده الودائع المصرفية داخل النظام المالي باستخدام ادوات الدفع الالكتروني التخلص من التعامل بالنقد تدريجيا. ويحتسب هذا المؤشر من خلال عدد الصرافات الالية لكل (١٠٠٠) كم من مساحه البلد.

د- مؤشر عدد نقاط البيع (POS) لكل (١٠٠٠) كم

تعتبر عدد نقاط البيع وسيله في الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل تكلفة و فوائد نقاط البيع هي: زياده المبيعات، وتقليل المخاطر، وحفظ راس المال، والاستثمار بعمليات مالية امنه وموثوقة، وسهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الالكتروني. نقاط البيع هي اجهزه خاصه موصولة بشبكة المصرف موضوع تحت تصرف صاحب المحل التجاري حيث تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ومن ثم اصدار ايصا

بإتمام عملياته السداد ويجري الخصم من حساب العميل وإضافته الى حساب المحل وهي تستخدم للشراء فقط.

جدول (١)

مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية والمصرفية في العراق للمدة الزمنية
(٢٠١٥-٢٠١٩)

النمو (%)	نقاط البيع (POS)	النمو (%)	عدد الصرافات (ATM)	النمو (%)	الانتشار المصرفي	النمو (%)	الكثافة المصرفية	
-	1.31	-	1.02	-	2.31	-	43.24	2015
43.51	1.88	4.90	1.07	-0.86	2.29	1.16	43.74	2016
176.60	5.20	68.22	1.80	-0.87	2.27	1.85	44.05	2017
11.54	5.80	27.8	2.30	-0.44	2.26	0.25	44.16	2018
77.59	10.30	21.7	2.80	-0.44	2.25	0.20	44.25	2019
	4.90		1.80		2.28		43.89	المتوسط الحسابي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-١-١ مؤشرات استخدام الخدمات المالية:

يعتمد هذا المتغير مجموعه من المؤشرات وعلى النحو الاتي:

أ_ مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف الى اجمالي عدد السكان: تعد عمليات فتح الحسابات المصرفية من العوامل الأساسية في تعزيز الشمول المالي وكذلك الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية وتشير البيانات المتاحة الى ان عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف لم تصل الى المستوى المطلوب بالمقارنة مع بعض الدول العربي.

ب_ مؤشر عدد البطاقات المصرفية المصدرة: يبين الجدول (٢) ان عدد البطاقات المصرفية المصدرة قد بلغ (١٢٧٥٩٤) بطاقة مصرفية عام ٢٠١٧، ثم ارتفعت ارتفاعا كبيرا جدا في العام ٢٠١٨ لتصل الى (٨٧٢٨٩٤) بطاقة مصرفية وبنسبة نمو قدرها ()

٥٨٤%)، ويعزى السبب في ذلك الى حمله توظيف رواتب الموظفين لدى المصارف العراقية، ثم ارتفعت اكثر في عام ٢٠١٩ لتصل الى (١٤٦٠٨٩١) ببطاقه مصرفيه وبنسبة زياده قدرها (٦٧.٤%).

جدول (٢)

مؤشرات استخدام الخدمات المالية للمده (٢٠١٧ - ٢٠١٩)

السنوات	عدد الحسابات لدى المصارف/ اجمالي عدد السكان	التغير (%)	عدد البطاقات المصرفية المصدرة	التغير (%)
2017	0.034	—	127594	—
2018	0.040	17.6	872894	584
2019	0.068	2.8	1460891	67.4
المتوسط الحسابي	0.047		820459	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

ج- مؤشر العمق المصرفي

يبين مؤشر العمق المصرفي مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة والتي تسهم في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية ويتم قياس العمق المصرفي باستخدام مؤشرين رئيسيين وهما:

أ-مؤشر نسبه ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي: يشير الجدول(٣) الى نتائج تحليل مؤشر نسبة ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي حيث يتضح ان هذه النسبة قد بلغت عام ٢٠١٩ لتصل الى(٠,٠٨٠) وبمعدل نمو قدره (١٣%).

ب- مؤشر نسبه ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي: يوضح الجدول(٣) نتائج تحليل مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في القطاع المصرفي العراقي للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٩) حيث يتضح ان قيمه المؤشر بلغت في عام ٢٠١٩ بلغ قيمه قدرها (٠,١١٧) بمعدل نمو قدره (٩%).

جدول (٣)

مؤشري العمق المصرفي للخدمات المالية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)

السنوات	ائتمان القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغير (%)	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي	التغير (%)
2015	0.0940	-	0,123	-
2016	0,0920	-2	0.120	-2
2017	0.0860	-6	0,116	-3
2018	0.0790	-8	0.107	-8
2019	0.0800	13	0.117	9
المتوسط الحسابي	0.086		0.117	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

د- المؤشر التجميعي

يمثل المؤشر التجميعي تجميعيا للمؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي ويعد المؤشر التجميعي المرآة التي تعكس مدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي. تتراوح قيمه المؤشر بين الواحد والصفر اذ كلما اقتربت قيمه المؤشر من الواحد فان هذا يعني مستوى عال من الشمول المالي والعكس صحيح تشير نتائج الجدول (٤) الى ان قيمه المؤشر التجميعي كانت (٠,٢٥) عام (٢٠١٩) وبنسبة نمو بلغت (١٣,٦%) عن العام الذي سبقه.

جدول (٤)

المؤشر التجميعي للشمول المالي للمدة (٢٠١٥-٢٠١٩)

السنوات	المؤشر التجميعي	التغير %
2015	0,11	-
2016	0,10	-9
2017	0,21	110
2018	0,22	4,8
2019	0,25	13,6
المتوسط الحسابي	0,18	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-١-١-٣ تحليل مؤشر الودائع المصرفية

يبين كل من الجدول (٥) نتائج تحليل قيم مؤشر الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي للسنوات المبحوثة (٢٠١٥ - ٢٠١٩). واستمرت في الارتفاع لتبلغ عام (٢٠١٩) اعلى قيمة قدرها (٨٢,١) ترليون دينار وبنسبه نمو بلغت (٦,٧٦%).

جدول (٥)

مؤشر الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٩-٢٠١٥)

المبالغ (ترليون) دينار عراقي

السنوات	الودائع المصرفية	النمو (%)
2015	64,3	
2016	62,4	-2,95
2017	67,1	7,53
2018	76,9	14,61
2019	82,1	6,76
المتوسط الحسابي	70,56	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي دائرة المدفوعات.

٣-٢: الاختبار الاحصائي لفرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متغير مستقل (مفسر) واحد في متغير (تابع) مستجيب واحد، عبر معطيات برنامج التحليل الإحصائي Amos لبيان طبيعة العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع وتطبيق المختبر الإحصائي (F - TEST) لاختبار فرضيات تأثير الشمول المالي بصفته كمتغير مستقل في الودائع المصرفية بصفته كمتغير تابع، لبيان معنوية التأثير تستعمل الباحثة اختبار (F - TEST) فعندما تكون P-Value أقل أو تساوي 0.10) تقبل فرضية التأثير والعكس صحيح، بعبارة أخرى تقبل الفرضية عندما القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المناظرة لقيمة F المحتسبة أصغر أو تساوي مستوى معنوية 0.10) وبخلاف ذلك سترفض فرضية التأثير، ولا سيما ان قيمة معامل الانحدار (β) (الميل الحدي) في الانحدار الخطي البسيط تشير إلى مقدار التغير في المتغير المستجيب في حال ارتفعت قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة بينما يشير الحد

الثابت في انموذج الانحدار الخطي (Constant) إلى قيمة المتغير التابع المستجيب المقدرة في حال كانت قيمة المتغير المستقل تساوي صفراً ، بينما يؤثر معامل التحديد $R^2\%$ (Coefficient Of Determination) إلى ان المتغير المستقل أو البُعد المستقل يفسر ما قيمته $R^2\% =$ من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، إذ ستختبر في هذه المبحث من التحليل الإحصائي فرضيات التأثير الآتية:

الفرضية الرئيسية

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للشمول المالي في الودائع المصرفية) وتتفرع منها الفرضيات الثانوية الآتية:

- ١-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.
- ٢-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات استخدام الخدمات المالية في الودائع المصرفية.
- ٣-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشري العمق المصرفي في الودائع المصرفية.
- ٤-يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمؤشر التجميعي في الودائع المصرفية.

أولاً: تحليل تأثير مؤشرات مستوى الوصول للخدمات المالية في الودائع المصرفية.

توثق معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (الكثافة المصرفية) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.138$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (4.043) كانت غير معنوية وبحد ثابت سجل (629.98) وبمعامل تحديد بلغ (57.4 %) ليؤشر ان الكثافة المصرفية يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع . فيما بلغت قيمة ($\beta = 15.757$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في الكثافة المصرفية يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (15.757) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للكثافة المصرفية في الائتمان المصرفي) .

تؤكد معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (الانتشار المصرفي) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية (= P-Value 0.061) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (8.618) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (764.94) وبمعامل تحديد بلغ (74.2 %) ليؤشر ان الانتشار المصرفي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 305.07$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في الانتشار المصرفي يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (305.07) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للانتشار المصرفي في الودائع) .

تحقق معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (عدد الصرافات) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية (P-Value = 0.022) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (44.455) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (48.403) وبمعامل تحديد بلغ (95.7 %) ليؤشر ان عدد الصرافات يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة

($\beta = 11.906$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد الصرافات يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (11.906) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الصرافات في الودائع) .

يستخلص من معطيات جدول (٦) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (نقاط البيع) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية (= P-Value 0.078) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (11.293) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (58.268) وبمعامل تحديد بلغ (85 %) ليؤشر ان نقاط البيع يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي. فيما بلغت قيمة ($\beta = 2.391$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في نقاط البيع يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (2.391) وبهذه المعطيات نبرهن قبول والتي مفادها

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لنقاط البيع في الائتمان المصرفي) .

تعليق الباحثة تؤكد نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط قبول الفرضية الثانوية الأولى بما يوثق وجود تأثير ملحوظ للشمو المصرفي في الودائع المصرفية	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R ² %	طبيعة العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدي β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P- Value	قيمة F المحتسبة						التابع	المستقل	
	رفض الفرضية	0.138	4.043	57.4 %	طردية قوية	0.76	15.757	620.98	الودائع	الكثافة المصرفية	الفرعية الأولى
	قبول الفرضية	0.061	8.618	74.2 %	عكسية قوية	-0.86	-305,07	764.94	الودائع	الانتشار المصرفي	الفرعية الثانية
	قبول الفرضية	0.022	44.455	95.7 %	طردية قوية	0.98	11.906	48.403	الودائع	عدد الصرافات	الفرعية الثالثة
	قبول الفرضية	0.078	11.293	85%	طردية قوية	0.92	2.391	58.268	الودائع	نقاط البيع	الفرعية الرابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة ثلاث من بين اربع لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٦٢.٥ %) وهي أكثر من ٥٠% بما يؤكد قبول الفرضية الثانوية الأولى											

٣-٢-١: تحليل تأثير مؤشرات استخدام الخدمات في الودائع المصرفية

تؤكد معطيات جدول (٧) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير المتغير المستقل (مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.259$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (5.404) كانت غير معنوية وبحد ثابت سجل (57.373) وبمعامل تحديد بلغ (84.4 %) ليؤشر ان مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي. فيما بلغت قيمة ($\beta = 504.51$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف يؤدي إلى تغير في الائتمان المصرفي بواقع (504.51) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف في الودائع المصرفية).

تحقق معطيات جدول (٨) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (عدد الحسابات لدى المصارف) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.340$) وهو اكبر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (2.856) كانت غير معنوية وبحد ثابت سجل (58.393) .

وبمعامل تحديد بلغ (74.1 %) ليؤشر ان عدد الحسابات لدى المصارف يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية. فيما بلغت قيمة ($\beta = 357.84$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد الحسابات لدى المصارف يؤدي إلى تغير في الودائع المصرفية بواقع (357.84) وبهذه المعطيات نبرهن رفض الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد الحسابات لدى المصارف في الودائع المصرفية) .

توثق معطيات جدول (٨) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (عدد البطاقات المصرفية المصدرة) في (الودائع) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.068$) وهو اصغر من (0.10). بما

يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (86.309) كانت معنوية وبعد ثابت سجل (66.068) وبمعامل تحديد بلغ (98.9 %) ليؤشر ان عدد البطاقات المصرفية المصدرة يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع المصرفية. فيما بلغت قيمة ($\beta = 113300$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في عدد البطاقات المصرفية المصدرة يؤدي إلى تغير في الودائع المصرفية بواقع (113300) وبهذه المعطيات نبرهن قبول الفرضية والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لعدد البطاقات المصرفية المصدرة في الودائع المصرفية) .

تعليق الباحثة تؤكد نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط رفض الفرضية الثانوية الثانية بما يوثق عدم وجود تأثير ملحوظ لمؤشرات استخدام الخدمات في الودائع المصرفية	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R^2 %	طبيعة العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدي β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P-Value	قيمة F المحتسبة						التابع	المستقل	
	رفض الفرضية	0.259	5.404	84.4 %	طردية قوية	0.92	504.51	57.373	الودائع	مؤشر ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف	الفرعية الخامسة
	رفض الفرضية	0.340	2.856	74.1 %	طردية قوية	0.86	357.84	58.393	الودائع	عدد الحسابات لدى المصارف / اجمالي عدد السكان	الفرعية السادسة
	قبول الفرضية	0.086	86.309	98.9 %	طردية قوية	0.99	113300	66.068	الودائع	عدد البطاقات المصرفية المصدرة في الائتمان النقدي	الفرعية السابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة اثنتين من بين ست لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٣٣.٣٣ %) وهي أقل من ٥٠ % بما يؤكد رفض الفرضية الثانوية الثانية											

٣-٢-٢: تحليل تأثير مؤشرات العمق المصرفي في الودائع المصرفية.

توثق نتائج جدول (٩) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمتغير المستقل (قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي) في (الودائع المصرفية) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.099$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (4.573) كانت معنوية وبعدها ثابت سجل (122.039) وبمعامل تحديد بلغ (53.3%) ليؤشر ان قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 6.107$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في قروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (6.107) وبهذه النتائج نبرهن قبول الفرضية الفرعية الثالثة المتفرعة عن الثانوية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لقروض القطاع الخاص \ الناتج المحلي الإجمالي في الودائع) .

٣-٢-٣: تحليل تأثير المؤشر التجميعي للشمول المالي في الودائع المصرفية.

تعليق الباحثة	نتيجة الاختبار	F – test		معامل التحديد R ² %	طبيعية العلاقة	معامل الارتباط	الميل الحدى β	الحد الثابت	المتغيرات		الفرضية
		P– Value	قيمة F المحتسبة						المستقل	التابع	
	قبول الفرضية	0.099	4.573	53.3%	عكسية قوية	- 0.73	-6.107	122.039	الودائع	قروض القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي	الفرعية الثالثة
	رفض الفرضية	0.355	1.090	21.4%	عكسية ضعيفة	-0.46	- 3.478	1106.44	الودائع	ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي	الفرعية الرابعة
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة واحدة فقط من بين اربع لتصل نسبة الفرضيات المقبولة إلى (٢٥ %) وهي أقل من ٥٠% بما يؤكد رفض الفرضية الثانوية الثالثة											

تؤكد نتائج جدول (١٠) وحسب مخرجات أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط أنموذج تأثير للمؤشر المستقل (المؤشر التجميعي للشمول المالي) في (الودائع المصرفية) في ظل مستوى معنوية ($P\text{-Value} = 0.045$) وهو اصغر من (0.10). بما يؤكد ان قيمة F المحتسبة البالغة (11.124) كانت معنوية وبحد ثابت سجل (50.942) وبمعامل تحديد بلغ (78.8 %) ليؤشر ان المؤشر التجميعي للشمول المالي يفسر ما قيمته تساوي معامل التحديد من التغيرات التي تحدث في الودائع. فيما بلغت قيمة ($\beta = 1.096$) بما يؤشر ان التغير بمقدار وحدة واحدة في المؤشر التجميعي للشمول المالي يؤدي إلى تغير في الودائع بواقع (1.096) وبهذه النتائج نبرهن قبول الفرضية الفرعية الثانية المتفرعة عن الثانوية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة والتي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمؤشر ال تجميعي للشمول المالي في الودائع

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ : الاستنتاجات

١- أثبتت نتائج تحليل مؤشرات مستوى الاستخدام للخدمات المالية بصفقتها احدى مؤشرات الشمول المالي أن كلا من مؤشري (الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي) ما زالت منخفضة ودون المستويات المطلوبة وبالرغم من الجهود الواسعة والكبيرة المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي لتحسينهما من خلال التوسعة في فتح مصارف و فروع جديدة في العراق، أما بالنسبة للمؤشرين الآخرين وهما عدد الصرافات الآلية و عدد نقاط البيع فقد لوحظ تحسنا إيجابيا ملحوظا خلال المدة الزمنية المدروسة وهذا يؤكد التوجه الواضح لإدخال متطلبات التكنولوجيا الحديثة في ميدان العمل المصرفي لما لذلك من دور كبير في تحسين مستوى الشمول المالي في العراق.

٢- بينت النتائج المتعلقة بتحليل مؤشري الوصول للخدمات المالية وهما (ملكية الحسابات المصرفية لدى المصارف إلى إجمالي عدد السكان، وعدد البطاقات المصرفية المصدرة) أن هناك تطورا ملموسا في بيانات المؤشرين وخصوصا بعد تبني البنك المركزي العراقي مبادرته حول الشمول المالي عام (٢٠١٧)، نستنتج من ذلك ان هناك اهتماما واضحا من المصارف العراقية بتطبيقات هذه المبادرة وسعيها لتوسيع نطاق فئات المجتمع المشمولة بخدماتها.

٣- اتسم مؤشر الودائع المصرفية بشكل عام بالنمو الإيجابي المستمر، وهذه دلالة إيجابية على اهتمام أفراد المجتمع العراقي وثقتهم بالجهاز المصرفي العراقي من خلال ما يلحظ من زيادة واضحة في إيداع مدخراتهم في المصارف التجارية.

٤- ان لتطور ممارسة الشمول المالي في العراق تأثير ودور ايجابي واضح في تحسين حجم الودائع المصرفية في النظام المصرفي العراقي ، نستنتج من ذلك وجود تأثير معنوي لمعظم فقرات الشمول المالي (الانتشار المصرفي، عدد الصرافات، نقاط البيع) في الودائع المصرفية.

٤-٢ : التوصيات

بناءً على استنتاجات الدراسة يمكننا التقدم بالتوصيات الآتية:

١- العمل على تعزيز تطبيقات الشمول المالي في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي، لما لذلك من أهمية و دور كبير في تسهيل اوصول الخدمات المصرفية الضرورية الى كل فئات المجتمع وبشكل أساس تلك الفئات التي ما زالت مستبعدة عن تلك الخدمات.

٢- ضرورة السعي الحثيث لتحسين بعض مؤشرات وصول الخدمات المصرفية وبشكل أساس ما يتعلق منها بالكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، وذلك بتشجيع وتحفيز المستثمرين في هذا الميدان على فتح وإنشاء المزيد من المصارف فضلاً عن الاهتمام الجاد بدخول المصارف العربية والأجنبية الرصينة وقيامها بفتح فروع مصرفية لها في العراق من خلال توفير البيئة التشريعية والأمنية المناسبة لتحقيق هذا الدخول.

٣- ضرورة أن يقترن التوسع في إدخال التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي بتشريعات حديثة تتناسب مع روح العصر لتوفير الحماية الكافية للمتعاملين مع هذا القطاع من مخاطر القرصنة الإلكترونية، فضلاً عن المخاطر الأخرى الناجمة عن هذه التعاملات.

المصادر

- ١- ابو دية، ماجد محمود محمد، (٢٠١٦)، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة فلسطين.
- ٢- الاطرش، الطاهر، (٢٠٠٢)، تقنيات البنوك، الجزائر، المطبوعات الجامعية العدد (٥٦).
- ٣- حسن، احمد نوري، (٢٠١٨)، متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعه النهرين، العراق.
- ٤- حسن، احمد نوري، (٢٠١٩)، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك.
- ٥- الزبيدي حمزه محمود، (٢٠١١)، إدارة المصارف استراتيجية تعبئه الودائع والتقديم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٦- السامرائي، شاكر محمود عبد الغفور، (٢٠١٨)، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاشتغال المالي في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات العليا الاسلامية، الاردن.
- ٧- شنبی، صورية، بن لخصر، سعيد، (٢٠١٨)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد (٠٣ / العدد ٠٢)
- ٨- عجور، حنين محمد بدر (٢٠١٧)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
- ٩- عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون، (١٩٦٦)، النقود والبنوك التجارية، بدون دار نشر، القاهرة.
- ١٠- قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).

١١- قانون المصارف العراقية المرقم (٤) لسنة (٢٠٠٤).

١٢- لفته، محمد طارق، ٢٠١٩، نظام المدفوعات الالكترونية ودوره في تعزيز الشمول المالي، بحث دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.

١٣- اللوزي، سليمان احمد و اخرون، (١٩٩٧)، إدارة البنوك، دار الفكر للنشر، عمان.

١٤- هندي، منير ابراهيم، (٢٠٠٠)، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- 1- Aliance for financial Inclusion AFI, (2013), measuring financial Inclusion core set of the financial Inclusion, Malaysia :AFI.
- 2- Arab monetary fund ,(2015), working paper on "Requirements for Adoption a National strategy to Enhance Financial Inclusion in the Arab countries Regional task force for promoting financial Inclusion in the Arab countries.
- 3- Henning ,C.N.etc.all. financial market and the Economy Englewood Cliffs, New Jersey ; frenetic_ Hall Inc_,1981.
- 4- Jessup,Paul,F. Modern Bank Management New York: wast publishing Co.1980.
- 5- Mai, Mostafa Awad and Nada Named eid, (2018), financial Inclusion in the MEAN Region : A case study on Egypt, IOSR journal of Economics and Financial (IOSR_JEF), Volume(9) issue 1over. 11 (Jan_fab.2018).
- 6- Rose, p.s. and Fraser ,DR. (Ed) Financial Institutions and markets in a changing world .3rd.Ed Plano ,Taxes : Business publication Inc. 1991.